نظرة أمل

واعتقلت بحرية الاحتلال تسعة صيادين خلال عملهم في عرض البحر قبالة شواطئ مدينتي غزة ودير البلح.
وأفادت لجان الصيادين في غزة بأن زوارق بحرية الاحتلال اعتقلت تسعة صيادين أثناء مزاولتهم مهنة الصيد قبالة شواطئ مدينتي غزة ودير البلح.
وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 72,988 شهيدا، و173,205 إصابات، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.
وأفادت بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الـ24 الماضية 8 شهداء، و34 إصابة. وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 978، وإجمالي الإصابات إلى 3,097، فيما جرى انتشال 782 جثمانا. وبينت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

إصابات واعتقالات

بأن مستعمرين اعتدوا على الشاب هلال عادل دراغمة، وأصابوه برضوض أثناء تواجده قرب خيامه في عين الحلوة بالأغوار الشمالية.
واعتقلت قوات الاحتلال 16 مواطنا على الأقل من الضفة بينهم مواطن ونجله من جنين واستولت على مركبة شاب بعد اعتقاله في قرية الشواورة شرق بيت لحم.
وهدمت قوات الاحتلال منشأتين وكشكا تجاريا في قرية حوسان غرب بيت لحم، وسلمت اخطارات لهدم 12 منزلا ومسكنا في مسافر يطا جنوب الخليل، ودمرت خطوطا رئيسة وفرعية ناقلة للمياه شرق بلدة طمون جنوب محافظة طوباس، ما أدى إلى انقطاع المياه عن العائلات والمواشي والمحاصيل الزراعية في المنطقة، وأشعلت النار، عقب إطلاقها قنابل الصوت في مساحات واسعة من أراضي بلدة إذنا غرب الخليل مزروعة بمحاصيل القمح، واقتحمت الظاهرية ودورا وإذنا بمحافظة الخليل، واحتجزت عددا من المواطنين عند مدخل مخيم العروب، وواصلت إغلاق المدخل الشمالي لمدينة سلفيت لليوم الثالث على التوالي.
وواصل جيش الاحتلال عدوانه على جنين وريفها. ففي جلبون، استولى جنود الاحتلال على منزل المواطن جهاد محمد أبو الرب، قرابة ثلاث ساعات. كما اقتحمت دوريات الاحتلال بلدة الزبابدة، وقرى: مسلية، ومركة، والكفير، جنوب جنين. وأفاد السائق إبراهيم كميل، أن جيش الاحتلال، دفع بآليات إلى داخل المعسكر، الذي شرع في إقامته، بجوار قرية حداد السياحية، شرق جنين.
كما تواصل جرافات الاحتلال تدمير مساحات زراعية في منطقة رأس الشمالي، في بلدة عرابة، جنوب جنين.
واعتدى مستوطنون على منزل المواطن عبد السلام صلاح في قرية برقة شمال غرب نابلس، وأحرقوا مركبة في قرية بيت امرين شمال غرب نابلس تعود ملكيتها للمواطن بلال عبده، قبل أن يتمكن الأهالي من السيطرة على الحريق.
ولم تمض 24 ساعة على تدميرهم شبكات ري زراعية في منطقة خلايل اللوز شرق بيت لحم، حتى أقدم مستوطنون على تدمير شبكة مياه الشرب في قرية عرب الرشايدة. وقال بكر الرشايدة رئيس المجلس القروي لـ «الحياة الجديدة ، ان استهداف شبكة مياه الشرب يعني استهداف شريان حياة لأكثر من 3 آلاف مواطن هم سكان القرية. وبين الرشايدة، أن مستوطنين أقدموا على تخريب شبكة المياه عند مدخل القرية، ما تسبب في انقطاع مياه الشرب عن المنازل ، مؤكدا على أن الضرر يطال أيضا آلاف الأغنام والمواشي حيث تشكل الثروة الحيوانية مصدر الدخل الرئيسي لسكان القرية.
وخرب مستوطنون عددا من ممتلكات المواطنين البدو من عرب المليحات شرق قرية الطيبة، قرب رام الله، واقتحم عشرات آخرون المسجد الأقصى المبارك ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوسا تلمودية.

لجنة تحقيق

هو نتيجة مباشرة للسياسات الإسرائيلية التي تدعم وتمكن وتحمي أفعالهم».
وأسس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اللجنة المكونة من ثلاثة أعضاء في أيار/مايو 2021 من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المفترضة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.
واعتبرت بعثة إسرائيل في جنيف أن التقرير الجديد «يسعى لخلق مساواة زائفة بين إرهابيي حماس والمدنيين الإسرائيليين»، متهمة المحققين بـ»نشر معلومات مضللة وتشويه الواقع لخدمة أجندات سياسية».

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

وركز تقرير أمس الثلاثاء بشكل كبير على الوضع في الضفة المحتلة.
وقتل جنود الاحتلال والمستوطنون 1080 مواطنا على الأقل في الضفة المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، بحسب تعداد لوكالة فرانس برس يستند إلى بيانات وزارة الصحة.
وتظهر بيانات رسمية إسرائيلية أن 46 إسرائيليا، بينهم مدنيون وجنود، قتلوا في هجمات نفذها فلسطينيون أو في عمليات عسكرية إسرائيلية خلال الفترة ذاتها.
وخلص التحقيق إلى أن 26 فلسطينيا على الأقل قتلوا وأصيب 1570 على الأقل بجروح بأيدي مستوطنين بين كانون الثاني/يناير 2023 وكانون الأول/ديسمبر 2025.
وقال المحققون إن «هذا الاتجاه يتواصل في 2026 مع هجمات تنفذ بشكل يومي».
وخلص التقرير الذي سيتم عرضه على مجلس حقوق الإنسان الإثنين المقبل إلى أن إسرائيل تتحمل مسؤولية تمكين المستوطنين من تنفيذ هجماتهم.
وذكر أن عنف المستوطنين «يشكل أداة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية الرسمية»، وأن كلا منهما يهدف إلى «ترسيخ الوجود الاستيطاني الإسرائيلي وضم الأراضي الفلسطينية وإزاحة الفلسطينيين عن أراضيهم».
ودعا التقرير الدولة العبرية التي لطالما اتهمت اللجنة «بالتمييز الممنهج ضد إسرائيل» إلى وقف العنف.
وأفاد بأن على إسرائيل «وضع حد فورا للاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية» ووقف جميع أنشطة الاستيطان الجديدة وإزالة جميع المستوطنين والمستوطنات.

عمليات إعدام وتعذيب

وجاء في التقرير أنه في قطاع غزة، «يجد الفلسطينيون العاديون أنفسهم عالقين بين العنف البنيوي والفظائع واسعة النطاق التي ترتكبها القوات الإسرائيلية وحكم حماس القمعي القائم على الترهيب».
وأورد أن قوات مرتبطة بحماس مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات حقوقية خطيرة، بما في ذلك «جرائم حرب تقوم على القتل والتعذيب» في غزة.
وحددت 249 حالة إعدام وعنف جسدي شديد في 2024-2025 أسفرت عن مقتل 108 أشخاص على الأقل وإصابة 384 بجروح.
وتوصلت اللجنة إلى أن هذه القوات تورطت في 60 حادثة على الأقل من هذا النوع.
ومما ذكره المحققون أن عناصر من حماس «قاموا بتعذيب مدنيين فلسطينيين في مجمع ناصر الطبي» في غزة.
وأوصت اللجنة بـ»أن توقف سلطات الأمر الواقع في غزة فورا جميع عمليات العقاب خارج نطاق القضاء للمدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام والتعذيب والعنف النفسي والجسدي والجنسي».
كما أكدت أن على سلطات حماس «الامتناع عن استخدام المرافق المدنية، بما فيها المستشفيات، لأي أغراض لا تتوافق مع دورها الإنساني والمدني».

بنك إسرائيل

على إيران تركت آثارا واضحة على النشاط الاقتصادي الحقيقي، إلا أن البيانات التي عرضت على اللجنة أظهرت أيضا مؤشرات أولية على تعاف اقتصادي تدريجي بعد انتهاء المواجهة العسكرية.
ووفقا لموقع «عرب 48»، رأى أعضاء اللجنة أن التضخم بقي قريبا من منتصف النطاق المستهدف، رغم الارتفاع الحاد الذي شهدته بيئة التضخم العالمية منذ قرار الفائدة السابق. وبلغ معدل التضخم السنوي ٪1.9، فيما وصلت توقعات التضخم للعام المقبل إلى مستويات قريبة من وسط النطاق المستهدف.
وفي المقابل، حذر البنك من مخاطر قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع مجددا، من بينها التطورات الأمنية، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة الطلب بالتزامن مع استمرار قيود العرض في الاقتصاد الإسرائيلي.
وأكدت المناقشات أن ارتفاع قيمة الشيقل يشكل عاملا رئيسيا في كبح التضخم. فمنذ قرار الفائدة السابق ارتفع الشيقل بنسبة ٪8.3 أمام الدولار و٪7.2 أمام اليورو، فيما ارتفع سعره الفعلي بنسبة ٪7.4. واعتبر البنك أن هذا الارتفاع يعكس تراجع علاوة المخاطر في إسرائيل وتحسن ثقة الأسواق المالية.
وفي ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، ناقشت اللجنة بيانات الربع الأول من العام الجاري، والتي أظهرت انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ ٪3.3، وانكماش الناتج التجاري بنسبة ٪3.1، متأثرا بتراجع الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي خلال فترة الحرب. ومع ذلك، اعتبرت اللجنة أن هذا الانكماش كان أكثر اعتدالا من التقديرات السابقة.
كما أظهرت المناقشات أن سوق العمل تأثر بصورة كبيرة بالحرب، مع ارتفاع أعداد المتغيبين عن العمل بسبب الخدمة في قوات الاحتياط، فيما ظل نقص اليد العاملة أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي. ورغم ذلك، انخفض معدل البطالة الموسع بصورة حادة من ٪15.9 في آذار/ مارس إلى ٪5.9 في نيسان/ أبريل.
وتطرقت اللجنة أيضا إلى سوق الإسكان، حيث ارتفعت أسعار الشقق بنسبة ٪0.3 خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس، بينما تراجعت بنسبة ٪1.2 على أساس سنوي، في وقت بقي فيه مخزون الشقق الجديدة المعروضة للبيع عند مستوى مرتفع يقارب 85 ألف وحدة سكنية.
وفي الملف المالي، أشار أعضاء اللجنة إلى تراجع العجز التراكمي خلال الاثني عشر شهرا الماضية إلى ٪3.8 من الناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن حجم الزيادة المتوقعة في ميزانية الأمن وانعكاساتها على المالية العامة.
وفي موازاة ذلك، أظهرت معطيات بنك إسرائيل أن البرامج الطارئة التي أطلقها بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 لدعم الأسواق المالية والائتمان تكاد تكون متوقفة حاليا، مع عدم تسجيل أي نشاط في برامج بيع العملات الأجنبية أو صفقات المبادلة أو برامج الائتمان خلال أيار/ مايو الماضي، في إشارة إلى تراجع الضغوط التي دفعت إلى إطلاقها في بداية الحرب.
وشددت البنك على أن مسار الفائدة خلال الفترة المقبلة سيظل مرتبطا بتطورات التضخم والنشاط الاقتصادي والأوضاع الجيوسياسية، إلى جانب التطورات في الأسواق المالية المحلية والعالمية.

وزير الصحة

في رام الله، مساء أمس الثلاثاء، وفق الإجراءات والمعايير الفنية المعتمدة للحفظ والنقل، بالتعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، لضمان وصولها بأمان إلى مستشفيات قطاع غزة.
وأكد وزير الصحة أن هذه الدفعة تأتي ضمن الجهود المتواصلة لتعزيز صمود المنظومة الصحية في غزة، ودعم المستشفيات في علاج الجرحى والمرضى، في ظل الظروف الإنسانية والصحية الصعبة الناتجة عن استمرار الحصار والعدوان.
وأضاف أن حملة «دمنا واحد» مستمرة عبر جولات متتالية لتأمين احتياجات بنوك الدم في القطاع، بما يعكس وحدة الشعب الفلسطيني وتكاتفه بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيداً بجهود المتبرعين والطواقم الطبية وبنوك الدم، إضافة إلى دور منظمة الصحة العالمية في تسهيل نقل الشحنات.
وأكد أبو رمضان أن هذه الكمية ستسهم في دعم قدرة المستشفيات على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الجرحى والمرضى، مؤكدًا استمرار العمل لتأمين احتياجات الدم بشكل دوري.

بريطانيا وكندا

سابق أمس منع وزير المال الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش من دخول أراضيها، في إجراء يأتي ضمن خطوات اتخذتها ست دول غربية لمعاقبة ضالعين في أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون بحق الفلسطينيين في الضفة المحتلة.
وسارعت إسرائيل لرفض ما سمته «الإجراءات المخزية» من قبل فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج.
وسموتريتش المنتمي إلى «الحزب الصهيوني الديني» اليميني المتطرف، هو ثاني وزير إسرائيلي تحظر عليه فرنسا دخول أراضيها خلال أسابيع.
ومنعت باريس الشهر الماضي وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من دخول فرنسا عقب نشره مقطعا مصورا يظهر تنكيلا بناشطين من «أسطول الصمود» الداعم لقطاع غزة بعدما احتجزتهم إسرائيل.
وسبق للدول الخمس غير فرنسا، أن منعت في حزيران/يونيو 2025، الوزيرين، وهما من أبرز وجوه اليمين المتطرف في حكومة بنيامين نتنياهو التي تعد الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، من دخول أراضيها. واتهمتهما بالتحريض على العنف ضد الفلسطينيين، خصوصا في الضفة المحتلة.
وقال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو في منشور على منصة إكس، إن سموتريتش «يروج بنشاط لضم الضفة الغربية، ويدعو لذلك علنا، ولإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وإعادة استيطان قطاع غزة، وللانهيار الاقتصادي للسلطة الفلسطينية وعواقبه الضارة على السكان الفلسطينيين».
وأضاف أنه تم أيضا منع «أربعة من قادة منظمات الاستيطان و21 مستوطنا عنيفا» من دخول البلاد، مندد ا بـ»سياسة لا يمكن قبولها من الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الملتزم التزاما راسخا بحل الدولتين».
ونشر بارو بيانا مشتركا للدول الست تؤكد فيه التحرك «بشكل منسق لفرض عقوبات واتخاذ تدابير أخرى من أجل ضمان محاسبة المستوطنين المتطرفين على أعمال العنف المروعة التي يرتكبونها ضد المدنيين الفلسطينيين».
وأضاف البيان «لطالما تصرف المستوطنون في شبه إفلات تام من العقاب، في حين تتواصل عملية توسيع المستوطنات وإنشاء البؤر الاستيطانية بدعم ومساعدة من الحكومة الإسرائيلية».
وفي سياق الاجراءات، دعت حكومة المملكة المتحدة الشركات البريطانية إلى وقف أنشطتها في المستوطنات المقامة على اراضي الضفة المحتلة.
وقالت وزيرة الخارجية إيفيت كوبر في رسالة للبرلمان «نعتقد أنه لا ينبغي لجماعات المستوطنين العنيفة أن تستفيد من الأراضي التي استولت عليها من الفلسطينيين»، مشيرة إلى أن إدانات الحكومة الإسرائيلية لبعض أعمال العنف هذه «تبدو جوفاء» في غياب إجراءات ملموسة لمعاقبتها.
وأوضحت الرسالة أن لندن ستفرض عقوبات على شخص وستة كيانات «منخرطين في تمويل وتمكين والضلوع في عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة»، لافتة الى أن نيوزيلندا وأستراليا سبق لهما أن أعلنتا إجراءات مماثلة قبل أسبوع.
وأوضحت الخارجية البريطانية أن الأشخاص المشمولين بالاجراءات الجديدة سيتم «تجميد أصولهم، وحيثما كان مناسبا، حظر سفرهم ومنعهم من شغل مناصب إدارية»، معتبرة أن «هذه العقوبات ستعطل تدفق التمويل الذي أتاح لجماعات المستوطنين المتطرفين بالتصرف من دون عقاب في الضفة الغربية، كما ستظهر التزام المملكة المتحدة بحل الدولتين».
ونددت الحكومة الإسرائيلية بالإجراءات.
وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية أورين مامورشتاين إن «جوهر هذه الخطوات الحقيقي يتمثل في محاولة فرض موقف سياسي يتعلق بحق اليهود في الاستيطان في أرض إسرائيل والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإخفاء ذلك تحت غطاء اتخاذ تدابير لمكافحة العنف».
ونددت إيطاليا أمس بتصريحات أطلقها بن غفير اعتبرت مسيئة بحقها، عقب قرار صادر عن النيابة العامة في روما بفتح تحقيق بشأنه على خلفية معاملة إسرائيل لنشطاء «أسطول الصمود» الداعم لغزة.
ويخضع بن غفير للتحقيق بتهم «جرائم حرب» و«تعذيب» مفترضة، بعد أن اتهم ناشطون من «أسطول الصمود» السلطات الإسرائيلية بإساءة معاملتهم خلال احتجازهم الشهر الماضي، وفق وسائل إعلام إيطالية.
وكتب بن غفير في منشور عبر منصة إكس الإثنين: «لقد أصبحت دولة الحذاء دولة الصندال»، في إشارة ساخرة إلى الشكل الجغرافي لخريطة إيطاليا والذي غالبا ما يتم تشبيهه بشكل الحذاء.
وقال وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الإيطالي أنتونيو تاجاني أمام جلسة في مجلس الشيوخ أمس، إن هذه التصريحات «غير مقبولة... ولا تليق بوزير»، وتظهر «المستوى السياسي والأخلاقي لديه».
وقال تاجاني: «أعجز عن التعليق عما قاله أمس (الاثنين) عن إيطاليا، بعد أن علم أنه يخضع للتحقيق من النيابة العامة».

ترحيب فلسطيني

ورحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بقرار كل من بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج فرض عقوبات على شخصيات وكيانات مرتبطة بإرهاب المستوطنين في الضفة المحتلة، معتبرا هذه الخطوة اعترافا دوليا متقدما بحقيقة الجرائم المنظمة التي ترتكبها المجموعات الاستيطانية المتطرفة بحق أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأرضه، تحت حماية قوات الإحتلال الإسرائيلي.
وأكد فتوح أن فرض العقوبات على المستوطنين المتورطين في أعمال العنف والإرهاب، يشكل رسالة واضحة بأن جرائم المستوطنين المتطرفين لم تعد شأنا داخليا تدعي حكومة الاحتلال القدرة على معالجته، بل أصبحت جرائم موثقة تستوجب المساءلة والعقاب، وفقا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
كما رحب بقرار فرنسا منع سموتريتش من دخول أراضيها، بسبب مواقفه الداعية إلى ضم الضفة وإعادة الاستيطان في قطاع غزة، معتبرا أن هذه السياسات، تمثل تحريضا مباشرا على الاستيطان والتهجير القسري والتطهير العرقي وانتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية.
وطالب فتوح المجتمع الدولي بالانتقال من معاقبة الأفراد إلى فرض عقوبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية على حكومة اليمين المتطرفة التي توفر الحماية والدعم والغطاء الرسمي للمستوطنين المتطرفين وتشارك بصورة مباشرة في ترسيخ منظومة الاستيطان والفصل والتمييز العنصري.
كما دعا إلى عزل دولة الاحتلال ومحاسبة قادتها أمام العدالة الدولية بإعتبارها سلطة احتلال تنتهك بصورة ممنهجة القانون الدولي وحقوق الإنسان وتهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي بسياساتها القائمة على القوة والفصل العنصري والتوسع الاستيطاني.
كما رحبت وزارة الخارجية والمغتربين بإعلان المملكة المتحدة وأستراليا وكندا وفرنسا ونيوزيلندا والنرويج فرض حزمة جديدة من العقوبات على عدد من الجهات والأفراد المتورطين في تمويل ودعم وتنفيذ اعتداءات المستوطنين ضد أبناء شعبنا في الضفة المحتلة، خاصة في ظل التصاعد الخطير في إرهاب المستوطنين وجرائمهم المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
وترى الوزارة أن هذه العقوبات تمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح تنسجم مع المبادئ والقيم والقوانين التي تبنتها هذه الدول وتعاقدت عليها في الاتفاقات الدولية، وتؤكد أن القانون الدولي ليس خطابا سياسيا بل التزام فعلي يجب احترامه وتطبيقه، وتعكس حقيقة أن الاستيطان الاستعماري بجميع أشكاله غير شرعي وغير قانوني، وأنه يشكل تهديدا مباشرا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتهدد الأمن والاستقرار.
وأكدت أن ما يتعرض له المواطنون في الضفة المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتم في إطار سياسة إسرائيلية رسمية تقوم على التوسع الاستيطاني والتهجير القسري والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وبحماية وإسناد مباشر من جيش الاحتلال وأذرعه المختلفة، الأمر الذي يتطلب إجراءات دولية أكثر جدية وفاعلية لمحاسبة جميع المتورطين في هذه الجرائم ومن ضمنها حكومة الاحتلال المتطرفة.
كما رحبت الوزارة بالمواقف الدولية التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات، وبالتحذيرات الموجهة للشركات والمؤسسات والافراد من الانخراط في أي أنشطة اقتصادية أو مالية مع أو داخل المستوطنات المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعتبر ذلك خطوة ضرورية للانسجام مع احكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
ودعت المجتمع الدولي والدول كافة إلى البناء على هذه الخطوات من خلال فرض المزيد من العقوبات الرادعة على منظومة الاستيطان الاستعماري برمتها، وتأكيد مسؤولية حكومة الاحتلال عن جرائم المستوطنين، ومنع التعامل مع منتجات المستوطنات غير الشرعية في الأسواق العالمية وتنفيذ مبدأ الولاية القضائية العالمية واتخاذ إجراءات عملية لحماية الشعب الفلسطيني، وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بما يسهم في إنهاء الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.

ترامب يتهم

لاتفاق سيكون جيدا جدا»، مضيفا أن إبرامه «سيستغرق يومين أو ثلاثة».
وسبق أن تحدث ترامب مرارا عن قرب توقيع مذكرة تفاهم مع إيران من دون أن تسفر الجهود الدبلوماسية عن أي اتفاق إلى الآن يضع حدا نهائيا للحرب.
وتتمسك إيران بأن يكون وقف الحرب في لبنان جزءا من التفاهم مع واشنطن، بينما تريد الدولة العبرية فصل المسارين، وتتمسك بمواصلة عملياتها العسكرية ضد الحزب.
وفي تصريح سبق الموقف الأخير لترامب، كتب رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف على إكس «نحن نفضل لغة الدبلوماسية، لكننا نتحدث لغات أخرى بطلاقة أكبر بكثير».
وأضاف المسؤول الذي يقود وفد طهران المفاوض مع واشنطن في المباحثات التي تجرى بوساطة إسلام آباد «انكثوا بالتزاماتكم، وسننتقل الى اللغة التي نجيد التحدث بها».
وذكر موقع «أكسيوس» أن إسرائيل كانت تهم لتنفيذ ضربات كبيرة على ايران قبل يومين، قبل أن يتصل ترامب برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ويطلب منه التهدئة. ونقل الموقع عن ترامب: «قلت له، عليك أن تكون حذرا، وإلا ستجد نفسك وحيدا».
وقال نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس لقناة فوكس نيوز الإثنين إنه رغم المصالح المشتركة بين البلدين الحليفين، إلا أن مواقفهما لا تتطابق دائما.

لبنان

واستشهد ثمانية أشخاص على الأقل أمس في غارة اسرائيلية على صور، سبقت إنذارا إسرائيليا بإخلاء المدينة بشكل كامل، مع مواصلة الدولة العبرية غاراتها كذلك على مناطق واسعة في جنوب لبنان.
وأوردت وزارة الصحة اللبنانية «أن غارة العدو الإسرائيلي على حي المساكن في مدينة صور أدت في حصيلة أولية إلى 8 شهداء و32 جريحا».
وكانت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية أفادت عن غارة على المنطقة بعيد التاسعة صباحا قبيل نشر المتحدث باسم جيش الاحتلال على منصة إكس إنذارا بإخلاء كامل المدينة.
وجاء في المنشور «إنذار عاجل إلى سكان مدينة صور - بما فيها الحارة المسيحية - والمخيمات (الفلسطينية) والأحياء المحيطة بها»، مضيفا «ندعوكم إلى إخلاء منازلكم فورا .. والانتقال شمالا إلى ما وراء نهر الزهراني» الذي يبعد نحو 40 كيلومترا من الحدود.
وهذه المرة الأولى التي يشمل فيها الإنذار الحي المسيحي المعروف بطابعه السياحي.
وعقب ذلك، شاهد مصور لوكالة فرانس برس في صور سكانا ينزحون بأعداد كبيرة من المدينة، لا سيما من الحي المسيحي.
وحزم السكان أمتعتهم ووضعوها في السيارات استعدادا للمغادرة.
إلى ذلك، أفادت وكالة الأنباء اللبنانية بشن إسرائيل غارات على أكثر من عشر قرى وبلدات في جنوب لبنان.
وفي حصيلة إجمالية أوقعت الحرب 3666 شهيدا في لبنان منذ 2 آذار/مارس، وفق آخر حصيلة لوزارة الصحة.
وأعلن جيش الاحتلال أمس أن قواته قتلت مسلحا تسلل من لبنان بعد أن أطلق النار نحوها. وأضاف في بيان «رد الجنود بإطلاق النار وقضوا على مسلح في المنطقة. ولم تسجل أي إصابات في صفوف الجيش»، مؤكدا لفرانس برس أن المسلح نجح بالفعل في التسلل إلى داخل إسرائيل قبل أن يقتل.

مجلس الوزراء

خطة الحكومة للتحول نحو الطاقة المتجددة ومشاريع البنية التحتية المختلفة، مشيرا إلى تحضيرات إطلاق مشروع كبير للطاقة الشمسية في محافظة رام الله والبيرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية من خلال تمويل يقارب 37 مليون دولار عبر منح مالية جزئية وقرض ميسر، وذلك في إطار جهود الحكومة لرفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٪30 بحلول عام 2030، على أن يتبعه تنفيذ مشاريع مماثلة في شمال الضفة الغربية وجنوبها.
وضمن جهود الحكومة وبرنامجها لتعزيز الحوكمة وضبط المال العام وأملاك الدولة، صادق مجلس الوزراء على مشروع نظام تفويض أراضي أملاك الدولة، الذي سينضم بشكل واضح وشفاف إلى آلية إدارة أملاك الدولة والاستفادة منها بما يحقق المصلحة العامة، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من استخدامها لإقامة مشاريع تنموية واقتصادية وفق ضوابط وشروط قانونية محددة. واعتمد يوم الثلاثاء الموافق 16/6/2026 عطلة رسمية لمناسبة رأس السنة الهجرية لعام 1448ه.

غوتيريش يؤكد

المعنية على العمل باتجاه التوصل إلى حلول دبلوماسية تعزز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.
وقال: لا يوجد حل عسكري للصراعات في الشرق الأوسط، وأن الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد للتحرك قدم، داعيا جميع الأطراف المعنية بالشرق الأوسط، إلى ضرورة الالتزام والامتثال الكامل لتفاهمات وقف إطلاق النار في لبنان، وإيران وغزة وتجنب أي خطوات من شأنها تقويض الجهود الدبلوماسية الجارية.
وشدد على ضرورة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تزيد من إشعال الوضع المتقلب بالفعل.